

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 362 تناولت الحر ، لأن فيها : 19 ({ أو ما ملكت أيمانكم }) والعبد لا يملك ، ولو ملك فنفس ملكه لا يبيح التسرى ، ثم في أول الآية : 19 ({ وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى }) فالخطاب لمن يكون ولياً على يتيم ، والعبد لا يصلح لذلك . . (تنبيه) من عتق نفسه فأكثر يجمع بين ثلاث ، نص عليه أحمد ، لأن ذلك مما يقبل التجزى ، فتجزى في حقه كالحرة ، وقيل : لا يملك إلا اثنتين ، لأنهما قد ثبتا له وهو عبد ، فلا ينتقل عنهما إلا بدليل من نص أو إجماع ولم يوجد ، وإلا أعلم . . قال : وله أن يتسرى بإذن سيده . .

ش : هذا منصوص أحمد رحمه الله ، في رواية الجماعة ، وقول قدماء أصحابه الخرقى ، وأبي بكر ، وابن أبي موسى ، وبعض متأخريهم ، كأبي محمد من غير بناء على روايتي ملكه وعدمها ، بل الخرقى وغيره يقولون : لا يملك ويبيحون له التسرى ، وبناء القاضي وعامة من بعده على الروايتين في ملكه ، إن قلنا : يملك . جاز له التسرى ، وإلا فلا يجوز ، وأحمد رحمه الله في رواية أبي طالب قد استدل وبينها بما هو كافٍ فيها . .

2478 قال أبو طالب : سمعت أبا عبد الله قيل له : أيتسرى العبد ؟ قال : نعم . قال ذلك ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما وغير واحد من التابعين ، عطاء ومجاهد ، وذكرهم ، وأهل المدينة على هذا ، وفي رواية قال : لم يزل أهل الحجاز على هذا . قيل لأبي عبد الله : فمن احتج بهذه الآية : 19 ({ والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهن أو ما ملكت أيمانهم }) فأبي ملك للعبد ؟ قال : إذا ملكه ملك . يقول النبي : (من اشترى عبداً وله مال) فقد جعل له ملكاً ، هذا يقوي التسرى أنه يطاق بملك ، وأهل المدينة يقولون : إذا أعتق وله مال فماله معه ، ولا يتعرض لماله ، وإذا باع العبد فالمال للسيد ، فقد جعلوا له ما لا في العتق ، وابن عمر وابن عباس أعلم بكتاب الله ممن احتج بهذه الآية ، هم أصحاب النبي وأنزل على النبي القرآن ، وهم أعلم فيما أنزل فقالوا : يتسرى العبد . ولكن في القياس ليس يقوم حد الملك ، لأنه ليس خالصاً له دون السيد ، فيقول بقولهم ، قال ابن سيرين : لا تزال على الطريق ما اتبعت الأثر . فقد استدل أحمد رحمه الله بقول الصحابة ، ويعمل أهل الحجاز ، وبين أن يقول الصحابة يعرف معنى القرآن ، وبين أن ملكه ليس كملك الحر ، وهذا الذي يفصل النزاع ، فالخرقى والقدماء يقولون : لا نثبت ملكاً مطلقاً ، لكن ملكاً يبيح له التسرى فقط ، لمصلحة راجحة ، ولا بدع في ذلك ، إذ الموقوف عليه يملك الانتفاع دون نقل الملك في الأصل ، وكذلك سيد أم الولد يملك الانتفاع بها دون البيع ونحوه

، والشارع يثبت من الملك ما فيه مصلحة العباد ، ويمنع ما فيه فسادهم ، والعبد محتاج إلى النكاح ، فالمصلحة تقتضي ثبوت ملك البضع له ، وإلا فكون العبد يملك مطلقاً ، فيه إضرار بالسيد ، ومنع العبد مطلقاً ، فيه